S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/717
17 September 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم طيه رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمتضمنة ملاحظات العراق على قرار مجلس الأمن ١١٢٩ (١٩٩٧) وضرورة الالتزام بقاعدة التوازي بين ضخ النفط العراقي من ناحية وتوريد السلع الإنسانية للعراق من ناحية أخرى، والدعوة لأن تكف الولايات المتحدة وبريطانيا عن عرقلة المصادقة السلسة والسريعة على العقود.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نـــزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

170997 170997 97-24373

9724373

مرفق

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من
وزير خارجية العراق

اطلعنا على قرار مجلس الأمن ١١٢٩ (١٩٩٧) الذي اعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ونود إبداء الملاحظات الأساسية الآتية:

لقد وصف العديد من أعضاء مجلس الأمن عند اعتماد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بأنه قرار إنساني مستشهدين بما ورد في الفقرتين الثانية والثالثة من الديباجة حيث عبر المجلس عن قلقه "إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة لسكان العراق" وعن قناعة المجلس بـ "ضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي". وقد أكدت الفقرة الثانية من مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة جمهورية العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة على أن خطة الشراء والتوزيع المشار اليها بالفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، والتي يتوجب أن يوافق عليها الأمين العام، تشكل "عنصرا هاما في تنفيذ القرار".

لذا فإننا عندما نؤكد باستمرار على الضرورة القصوى للالتزام بقاعدة التوازي بين بيع النفط من ناحية، وتوريد الغذاء والدواء والحاجات الأساسية الأخرى المثبتة في خطة الشراء والتوزيع من ناحية أخرى، فإننا نستند إلى مسوغات قانونية ومنطقية سليمة، تتجسد في أن ضخ النفط العراقي هدفه استخدام الموارد المالية من بيع هذا النفط لشراء التجهيزات وتوزيعها وبشكل سريع على جميع سكان العراق كي تتكامل عناصر تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بشكل متوازن.

وبالتالي فإن اقتصار اهتمام مجلس الأمن على ضخ النفط فقط كما حصل بمناسبة المناقشات واعتماد القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) مؤخرا يجعل صيغة النفط مقابل الغذاء مقطوعة وبعيدة عن هدفها الأساسي بسبب إغفال أهم عناصرها وعمودها الفقري وهو أمر غير مقبول لكل منصف. ومما يدلل على ذلك ويثير الأسف الشديد أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرقلتا تحقيق رغبة أعضاء المجلس الآخرين في الالتزام بقاعدة "التوازي" طيلة الفترة الماضية بحيث اتسعت الفجوة بين مدة تصدير النفط ومدة توريد التجهيزات الإنسانية إلى العراق.

إن الفقرة ٥٦ من تقريـــر الأمين العام المنشور في الوثيقة S/1997/685 تؤكد هذه الصورة بشكل لا يقبل الجدل. فقد أشار الأمين العام إلى أن عدم التأكد من وصول الأغذية والمواد الأخرى تسبب في صعوبات بالغة لا سيما في قطاع الزراعة والصحة. وحث الأمين العام جميع الأطراف على تكريس جهد

متجدد لكفالة الاضطلاع على وجه السرعة بتجهيز البضائع الإنسانية والموافقة على العقود وتسليمها بغية التقليل إلى الحد الأدنى من الصعوبات الفنية التي اكتنفت تنفيذ خطة التوزيع الأولى. كما أشار الأمين العام في الفقرة ١٩ من نفس التقرير إلى عدم وصول أية تجهيزات لقطاعات الماء والصرف الصحي والكهرباء والتربية فضلا عن الزراعة.

ورغم مرور أكثر من ١٠٠ يوم على انتهاء نفاذ خطة الشراء والتوزيع للمرحلة الأولى ما زال هناك ٦٠ عقدا لدى سكرتارية اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ لم تجهزها بعد، ولم توزعها على أعضاء اللجنة، كما أن هناك أكثر من ٧٠ عقدا معلقا بطلب من مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا فضلا عن رفض هاتين الدولتين لـ ٢١ عقدا آخر.

إزاء هذه الصورة الواضحة لا يمكن لأي إنسان عاقل إلا أن يرفض ادعاء ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا بأنهما سعيا إلى اعتماد القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) حرصا منهما على تلبية احتياجات الشعب العراقي. أن هذا الادعاء فارغ ويتناقض كليا مع الواقع الذي أوضحناه لكم بالوقائع والأرقام في هذه الرسالة.

لقد أغفل ممثلا الولايات المتحدة وبريطانيا حقيقة أن العراق غير مسؤول عن أي نقص أو خلل في صياغة القرار ١١١١ (١٩٩٧) أو عن أي تطبيق غير سليم للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين قدمتا مشروع القرار الذي اعتمد بالرقم ١١٢٩ (١٩٩٧) لم يكن نابعا من دوافع إنسانية مثلما ادعيا في بيانات ممثليهما في اجتماع مجلس الأمن بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بل كان هدفهما الأساسي والوحيد هو تحقيق أغراض سياسية ضيقة وتكرار مزاعم لا أساس لها تفندها كل وقائع تنفيذ المرحلة الأولى لمذكرة التفاهم وخطة الشراء والتوزيع التي أشرت إلى بعضها في هذه الرسالة.

وبالتأكيد أن النقطة المهمة الآن هي أن يتم الحكم خلال الأسابيع القادمة على مدى مصداقية مجلس الأمن وخاصة مصداقية عضوين فيه هما الولايات المتحدة وبريطانيا في الالتزام بقاعدة التوازي بين ضخ النفط العراقي من ناحية وتوريد المواد والسلع الإنسانية إلى العراق خاصة بعد أن اعترف المجلس بالحالة غير الصحيحة وغير المقبولة المتعلقة بتأخير توريد السلع الإنسانية إلى العراق حسبما بينها تقرير الأمين العام المنشور في الوثيقة S/1997/685. وبدون شك سيتم الحكم على مواقف الولايات المتحدة وبريطانيا على أساس سلوك ممثليهما في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ لكونهما الطرف الذي يعرقل المصادقة السلسة على عقود توريد المواد الإنسانية للعراق. وأن المطلوب هو أن تغير الدولتان المذكورتان أساليب تعاملهما مع ما تبقى من عقود المرحلة الأولى وما سيقدم من عقود للمرحلة الثانية، وذلك بالكف عن عرقلة المصادقة السلسة والسريعة للعقود لأن هذا هو ما تمليه عليهما صيغة التوازي والتوازن بين ضخ النفط من ناحية وتوريد السلع الإنسانية إلى العراق وفق خطة التوزيع التي صادق عليها الأمين العام من ناحية ثانية. وأننا نأمل أن يراقب أعضاء مجلس الأمن هذا السلوك بصورة دقيقة.

أرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن كافة على هذه الرسالة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -